

إرهابية، بشرط تصريحها التخلي نهائياً عن أي نشاط إرهابي، وشملت التدابير انقضاء الدعوى العمومية، واستبدال العقوبات وتخفيضها، كما نص الأمر على عدد من الإجراءات، لكفالة أسر ضحايا المأساة الوطنية وذويهم مادياً ومعنوياً، من أجل التماسك الوطني، ويضم النص أيضاً تدابير خاصة بالأشخاص المُسرَّحين من العمل ومعالجة ملف المفقودين.

ولما كانت سمة الظواهر الاجتماعية ومنها الظواهر السياسية معقدة ومتعدد الأبعاد والعناصر، فإنه يصعب ضبطها ودراستها اعتماداً على مدخل أو اقتراب واحد وبالتالي يحسُن الاستعانة بعدة مداخل تناسب المشكلة محل البحث، ونظراً لأن الموضوع محل الدراسة ظاهرة سياسية اجتماعية وذات أبعاد قانونية، فقد رأى الباحث اعتماد أكثر من مدخل، كل منها يتناول بعداً من أبعاد الظاهرة، والاقتراب الرئيس للدراسة هو اقتراب تحليل النظم بمساعدة كل من الاقتراب القانوني ومدخل التاريخي، اقتراب صنع القرار.

إقتراب تحليل النظم خصوصاً في شقي المدخلات والمخرجات. ويقصد بالمدخلات في هذه الدراسة، العوامل المسؤولة عن ظهور وتصادد أعمال العنف السياسي في الجزائر خلال الفترة الزمنية قيد الإهتمام، بينما تشير المخرجات إلى استجابة النظام السياسي التي تمثلت في الحل الأمني إبان المرحلة الأولى ثم تمثلت في الحل الشامل للأزمة خلال المرحلة الثانية.

فمنتوجات العنف السياسي وملفاته الكبيرة (المفقودين، ضحايا الإرهاب، الإرهابيين.....الخ) يمكن لها أن تكون مدخلات أساسية للنظام السياسي يتفاعل معها هذا النظام حسب العلاقات الرسمية وغير الرسمية من خلال عمليات مساندة المجتمع السياسي: الولاء للنظام، ومستويات الشرعية بناءً على حجم الدولة، ونوع النظام والتعددية داخله⁽⁷⁾، فبالرغم من أن النظام السياسي الجزائري مغلق، إلا أنه أستطاع تحويل المطالب الآتية من البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى مخرجات، كالفَعَالِيَّة في ترسيخ ثقافة المصالحة التي سجل الشعب إسهاماته الإيجابية في مختلف المحطات الانتخابية، (استفتاء حول الوثام المدني 1999 تم تركية مشروع المصالحة الوطنية 2005) المتعددة وهذا ما أضفى طابع الشرعية والفَعَالِيَّة على أداء وسلوك النظام السياسي الجزائري، منذ مجيء الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " وتوليهِ هُرم السلطة وساهم بشكل إيجابي في ترسيخ ثقافة الحكم الصالح وبناء دولة الحق والقانون⁽⁸⁾.

دور المصالحة الوطنية في استعادة الأمن خلال فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة.

اعتمد الرئيس بوتفليقة أسلوب المرحلية، والتدرجية في معالجة الأزمة الجزائرية، بدءاً من قانون الوثام المدني، ومروراً بالعفو الرئاسي الخاص⁽⁹⁾، وصولاً إلى ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، وقد ظهرت المصالحة الوطنية كمطلب سياسي وإعلامي وشعبي، ومنظوراً إليها كرد فعل على الوضع الأمني من جهة، وكسياسة لتطويق الأزمة السياسية والأمنية⁽¹⁰⁾ من جهة أخرى، هي بذلك سياسة تقوم على رفض السلاح، والأخذ بالحل السياسي والسلمي، للخروج من الأزمة واسترداد الأمن.

وتقوم المصالحة كمشروع سياسي للجزائر في جوهرها، على الحد من الاستعلاء السياسي بأي منطق، سواء كان بمنطق الثورة، أو باسم الحفاظ على الدولة، أو باسم الشرعية الانتخابية، أو الدفاع عن الإرادة الشعبية، أو باسم الإسلام والثوابت، أو باسم الخصوصية الثقافية واللغوية والعرقية، والمحافظة على مجمل مؤسسات الدولة دون استثناء، وتمكينها من مباشرة صلاحياتها الدستورية بكل حرية واستقلالية وشفافية، والعمل على تنمية الدولة الجزائرية كهوية وثوابت واستقلالية في القرار الوطني، بعيداً عن كل تبعية اقتصادية وفكرية وسياسية، وتعميق دورها الحضاري في العالم الإسلامي والعربي، وتمكينها من التعايش والتعاون في عالمها الإنساني ومحيطها الجغرافي المتنوع. وليس هناك منطق يجمع الشركاء والفرقاء السياسيين إلا منطق الدولة، والحفاظ عليها، وإدارة شؤونها. إن المصالحة كمشروع سياسي، يجمع الفرقاء والحلفاء على منطق القواسم المشتركة⁽¹¹⁾، وفي مقدمتها الحفاظ على الدولة كمؤسسة ينتمي لها الجميع دون استثناء، والمصالحة

طبيعة وليست استثنائية في مسارات الشعوب. وهي نقيض للمصادمة، مرادفة للسلم والأمان، وليست مجرد وثيقة ومجموعة نصوص وإجراءات، وإن كانت في حاجة إلى توثيق وتقنين، بل هي قبل ذلك ذهنية ونفسية وقناعة تعلوهما. فالنصوص والمواثيق تبقى جسداً بلا روح إذا اعترض سبيلها المتردد والمجامل والمتحامل، ومن يريد أن ينتفع أيام الحصاد، وخاصة إذا تسلل هؤلاء جميعاً إلى مواقع الترسيم والتسيير. ولا ريب أن إشراك مختلف المؤسسات في عملية تجسيد المصالحة الوطنية، يجعلها ذات مدلول في الواقع، بحيث تستصحب سياسات مختلف المؤسسات فكرة ونفسية المصالحة. فالجهاز التنفيذي عندما يُعدّ برامج سياسية في مختلف القطاعات والدوائر، يُعَدُّها بشكل لا يدفع إلى الانكسارات، ومسارات التأزم ونسف معالم المصالحة داخل المجتمع، سيما وأن الأوضاع الاجتماعية تشكل نقطة ارتكاز في تثبيت المصالحة الوطنية، وعلى المؤسسة التشريعية أن تتجه نحو تجسيد الرقابة على الحكومة، والحد من استغلالها. باعتبارها

-المؤسسة التشريعية- تمثل الإرادة الشعبية، وبالتالي يتقرر عليها سن قوانين لا تستفز مشاعر ووجدان الأمة، خاصة ما تعلق بمشروع مجتمع أو المعيشة اليومية⁽¹²⁾.

والمصالحة كما قال الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، يُرادُّ لها أن تبدد الشعور الشديد بالظلم، عند المعارضة تجاه السلطة، وتبدد الشعور الدفين بالتمرد والإخلال بالنظام عند السلطة تجاه المعارضة، ويبدد الشعور الفاتر عند عموم المجتمع باللامبالاة في التعاطي مع الشأن العام، والاستبداد والافراد بالرأي والسلطة. والتبديد تكون بدايته تعميق الحوار وإرسائه كقيمة أخلاقية إنسانية وثقافة في المجتمع، وفتح منابر له، ومَدَّ الجسور في كل الاتجاهات للسلطة والمعارضة، وإقامة ندوات وطنية تحضرها كل الأطراف الموجودة على الساحة، وإرساء الديمقراطية والاحتكام إلى قواعدها، واستكمال مشاريع الإصلاح السياسي، من ضمنها إعادة النظر في قانون الأحزاب والانتخابات، بما يعزز المسار الديمقراطي، والخروج من التهريج والتهميش والتسييج السياسي إلى العمل السياسي المنهجي. وبذلك تندرج المصالحة السياسية في منهجية الإصلاح السياسي الشامل، الذي يجب أن يؤسس له في الوطن، قبل أن يؤسس في الوطن من طرف قوى دولية مُتَنَفِّذَة بمشروعات فوقية كمشروع الشرق الأوسط الكبير⁽¹³⁾.

وعليه سوف يُقسم هذا المبحث إلى مطالب أولها لدراسة الظروف التي جاءت فيها آلية المصالحة الوطنية، ثم يلقي الضوء في المطلب الثاني على مضمون ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، أما المطلب الثالث سوف يُخصص لدراسة المعارضين لميثاق السلم والمصالحة الوطنية، وفي المطلب الرابع فسوف يحاول الباحث استشراف مستقبل المصالحة الوطنية (الحظوظ والعوائق).

أولاً: ظروف إقرار آلية المصالحة الوطنية.

برزت الدعوة للمصالحة كحقيقة سياسية ورؤية حضارية وحتمية في إنهاء الصراع، واقتنع الكثير ممن كانوا يتحفظون عليها سابقاً، بضرورة ترك مسعى الحل الأمني، والانخراط في مسارات المصالحة، وطي صفحة الماضي مع عدم تمزيقها، لتبقى تشكل جزءاً من الذاكرة الجماعية، في مواجهة مختلف الأوضاع المستقبلية في الجزائر⁽¹⁴⁾.

وبعد فوز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في رئاسيات 8 أبريل (نيسان) 2004، دخل مطلب المصالحة الوطنية ضمن برنامج الحكومة، وصادق عليه النواب في البرلمان بغرفتيه بعددٍ طرحت المصالحة الوطنية بتسمية جديدة هي "المصالحة الوطنية والعفو الشامل"، أو "المصالحة الوطنية الشاملة" على معنى يختلف⁽¹⁵⁾ جذرياً عن معنى المصالحة الوطنية، الذي كان سائداً من قبل، في مضامين قانون الرحمة والوئام المدني هذان القانونان بحثاً عن حل الأزمة السياسية، بوضع إجراءات وآليات أمنية⁽¹⁶⁾ ويركزان على:

- (1)- ملف حاملي السلاح (2)- ملف المفقودين (3)- ملف عائلات الإرهابيين (4)- ملف المتورطين في دعم الإرهاب (5)- ملف ضحايا المأساة الوطنية.

وفي هذا الصدد استهدف الميثاق ما يلي: (17) توفير المجال لعناصر الجماعات الإسلامية المسلحة، التي ترغب في التخلي عن أعمال العنف، للاندماج في المجتمع الجزائري. ووقف إراقة الدماء وإرساء السلم، وتدعيم مفعول الوئام المدني، وتركيز جملة من الإجراءات القانونية والإدارية، التي تتولى مؤسسات الدولة تنفيذها بعد الاستفتاء. علاوة على محاولة إيجاد حل شامل يتضمن الاتفاق على طريقة ناجعة لوضع حد نهائي للعنف، ورفع المظالم العديدة التي خلفتها الأزمة، والتخفيف والعفو عن العقوبات التي حكم بها القضاء، والاتفاق على حلول للمشاكل السياسية، التي تسببت فيها الأزمة سواء على مستوى البناء الداخلي أو العلاقات الخارجية⁽¹⁸⁾. والواقع أن العديد من الفئات المثقفة والشعبية أبدت مخاوفها، من غموض مضمون الميثاق خاصة فيما يتعلق بأمرين هما:

- التخوف من أن تصبح المصالحة الوطنية وسيلة يستفيد منها الحركي والأقدام السوداء، تحت تأثير ما سمي بالمصالحة الوطنية التاريخية الشاملة، التي تحدث عنها الرئيس الفرنسي السابق **جاك شيراك** خلال زيارته للجزائر في مارس (آذار) 2003⁽¹⁹⁾.

- تعميم المصالحة الوطنية إلى قطاعات أخرى، قد تجعل فئات محددة تخرج من تحت طائلة القانون، بدجة العفو الشامل (كمهربي الأموال، ومرتكبي جرائم معينة، والمتهمين بالفساد)⁽²⁰⁾.

على أية حال تم تنظيم الاستفتاء حول ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في 29 سبتمبر (أيلول) 2005*، حيث بلغت نسبة المشاركة على المستوى الوطني (79,76 بالمائة). وقد بلغ عدد الناخبين (14,5 مليون) ناخب⁽²¹⁾، وكان عدد المصوتين بـ **نعم** (14,054 مليون) أي بنسبة (97,36 بالمائة). وعدد المصوتين بـ **لا** (38 ألف)، أي بنسبة (2,64 بالمائة)⁽²²⁾. بحيث كانت في ظروف تميزت بتحسين الوضع الأمني في الجزائر، ورجوع نوع من الاستقرار على إثر النجاح النسبي لسياسة الحوار والوئام المدني، والتي أسفرت عن استفادة العديد من الجماعات الإسلامية المسلحة، والمنخرطين فيها من إجراءات العفو. كذلك عودة الجزائر إلى المسار الديمقراطي، واكتمال البناء الفعلي لمؤسسات الدولة. والإفراج عن قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بعد أن استوفوا مدة العقوبة. وكذا شهدت التراجع عن مطلب ملح ألا وهو عودة الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى النشاط السياسي مثل ما كان في السنوات الأولى من الأزمة⁽²³⁾. وتمضي الدراسة في مايلي إلى تسليط بعض الضوء على الملفات التي تقع في بؤرة اهتمام ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

1) ملف حاملي السلاح.

صرح رئيس خلية المساعدة القضائية لتطبيق ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، أن قوات الأمن الجزائرية تمكنت من القضاء على (17 ألف) إرهابي منذ بداية الأزمة الأمنية في البلاد عام 1992، مشيراً إلى أن (1250) عنصراً إرهابياً، تم القضاء عليهم بعد الشروع في تطبيق الميثاق، مما يؤكد أن "مكافحة الإرهاب لم تتوقف"⁽²⁴⁾.

وذكر نفس المصدر أن (81) بين أمير وعضو في مجلس قيادة الجماعات المسلحة، سلموا أنفسهم إلى السلطات، أبرزهم أمير الجماعة السلفية للدعوة والقتال **حسن خطاب**، ورئيس اللجنة الشرعية لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي **أبو العباس**، واسمه الحقيقي **تواتي عثمان**⁽²⁵⁾، وقائد اللجنة الطبية لتنظيم قاعدة المغرب الإسلامي **مقدم لونيس**، والملقب بـ **أبو نعمان**، وأمير مجموعة "**الفاروق**" التابعة لتنظيم القاعدة **منصوري أحمد** المدعو **عبد الجبار**. وذلك للاستفادة من تدابير المصالحة الوطنية، وعلى رأسها المحاكمة العادلة⁽²⁶⁾.

2) ملف المفقودين.

استهدف ميثاق السلم والمصالحة الوطنية تسوية ملف المفقودين تسوية نهائية⁽²⁷⁾:

1- تتولى الدولة على عاتقها مصير كل الأشخاص المفقودين، في سياق المأساة الوطنية، وتتخذ الإجراءات الضرورية بعد الإحاطة بالوقائع.

- 2- تتخذ الدولة كل الإجراءات المناسبة، لتمكين ذوي حقوق المفقودين من حقوقهم وبالتالي تجاوز هذه المحنة القاسية في كنف الكرامة.
- 3- اعتبار الأشخاص المفقودين ضحايا للمأساة الوطنية، ولذويهم حقوقهم "الحق في التعويض" (28).
- (3) ملف عائلات الإرهابيين.

عاجت اللجان الولائية منذ سنة 2006، حوالي (11 ألف) ملف خاص بعائلات الإرهابيين، الذين قضى عليهم في الجبل، إلى جانب تسوية مائة ملف، خاص بالأطفال المولودين في الجبال، مع معالجة (6500 ملف) خاص بعائلات المفقودين، عدداً تلك الملفات التي أصرت العائلات ذات الصلة بها، كشف الحقيقة كاملة.

وقد استطاعت خلية المساعدة القضائية من تسوية ملفات المفقودين، من خلال تمكين عائلاتهم من رفع دعاوى قضائية لدى المحاكم المختصة، بغرض استصدار أحكام بالوفاة، والحصول على التعويضات، وفي نفس الوقت هناك ملفات أخرى تنتظر الفصل فيها لدى الجهات المختصة، فيما تصر بعض العائلات، على رفض مباشرة الإجراءات القانونية والحصول على التعويضات المالية، بحجة ضرورة معرفة الحقيقة كاملة بشأن مصير أبنائها. ويؤكد رئيس خلية المساعدة القضائية بأن هذه الملفات العالقة وقعت رهينة بين أيدي بعض الجمعيات، التي تريد المتاجرة بها بالتنسيق مع التنظيمات الدولية (29).

وفيما يتعلق بملفات الإرهابيين الذين قضت عليهم قوات الجيش في الجبال، والبالغ عددهم (17 ألف) شخص، فقد تمت معالجة ما لا يقل عن (11 ألف) ملف، وذلك بفضل خلية المساعدة لدى اللجان الولائية التي كانت ترفض تسليم التعويضات للأسر التي يزيد دخلها عن الأجر الوطني المضمون، بحيث يتم تعويض الجميع تماشياً مع ما ينصص عليه قانون المصالحة الوطنية (30)،

كذلك تلقت خلية المساعدة لوحدها، (100 ملف) خاص بالأطفال المولودين في الجبال، ويتراوح أعمارهم ما بين (5 و 12) سنة، ومكنت أصحابها من رفع دعاوى قضائية، واستطاعت إلى غاية الآن إثبات نسب (40 طفلاً)، بعد ترسيم الزواج العرفي، ويتوزع أغلب هؤلاء الأطفال على ولايات: العاصمة، والشلف، وجيجل والبويرة، وباتنة، والوادي، واقتُرحت خلية المساعدة القضائية اللجوء إلى تحليل الحمض النووي، للفصل في ملفات الأطفال الذين توفي آبائهم (31).

هذا ولا يزال ملف معتقلي الصحراء عالقاً، وعدد المعنيين به يفوق (18 ألف) شخص، بسبب عدم وجود قرارات قضائية بالحجز، وهو ما يتطلب في تقدير رئيس خلية المساعد القضائية، ضرورة اتخاذ حل سياسي لمعالجتها، يضاف إليهم ضحايا الحبس المؤقت، وعددهم يفوق (1000 شخص)، تم حبسهم لمدة تتراوح ما بين 6 أشهر و 5 سنوات (32)، إلى جانب الملفات المتعلقة برد الاعتبار، لتبييض صحيفة السوابق العدلية، بالنسبة للأشخاص الذين صدرت في حقهم أحكاماً قضائية، وقد تلقت الخلية لوحدها (15 ملفاً) (33).

(4)- ملف المتورطين في دعم الإرهاب.

حصيلة ستة سنوات من المصالحة الوطنية، أن (7540 مسلح) من عناصر الجماعات المسلحة، ونشطانها في الداخل والخارج، استجابوا لنداء المصالحة الوطنية، وأعلنوا توبتهم عن العمل المسلح، ويقضي ميثاق السلم والمصالحة الوطنية وقف المتابعات القضائية، ضد المسلحين الذين يوافقون على تسليم السلاح والنزول من الجبال، والعودة إلى أحضان المجتمع، والعفو عن المسلحين وعناصر شبكات دعم الإرهاب، الذين كانوا في السجون، وقدر عددهم بـ: (2200 شخص) فضلاً عن إقرار تعويضات مادية ورعاية اجتماعية لضحايا الإرهاب (34).

(5)- ملف ضحايا المأساة الوطنية.

قدرت السلطات الجزائرية عدد ملفات العائلات التي تطلب التعويضات من حوادث إرهابية، في إطار قانون المصالحة الوطنية بنحو (45 ألف) طلب، لم يتم حتى الآن تعويض سوى (10 آلاف) عائلة منها (35).

وقال رئيس خلية المساعدة القضائية لتطبيق ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، أن العائلات المعنية بالتعويض وفق ما أوضحت تدابير ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، هي عائلات المفقودين والعائلات المحرومة للإرهابيين، الذين تم القضاء عليهم في إطار محاربة الإرهاب، والمفصولين عن العمل لأسباب سياسية، وأوضح أن مدة منح المحاضر من طرف الضبطية القضائية أو مصالح الشرطة، للعائلات المعنية حُدِدتْ بعام واحد. فُتِحَ بعده الباب أمام العائلات لفترة ستة أشهر، لرفع الدعوى القضائية لإثبات فقدان أو الوفاة، وفق ما تنصص عليه تدابير الميثاق الوطني، ذكر أن خليفته تسلمت ملفات عديدة، تخص حالات مختلفة، مشيراً على سبيل المثال، إلى أنه تم إحصاء (800 ملف) خاص بعائلات المفقودين وعائلات الإرهابيين، الذين تم القضاء عليهم في إطار مكافحة الإرهاب، وتسلم (40 ملفاً) خاصاً بالأطفال المولودين بالجبال، من أجل تسجيلهم في الحالة المدنية فضلاً عن تسلم ملفات لفئات غير مدرجة في الميثاق، وتتنظر التسوية كملف (معتقلي الصحراء الجزائرية)، وكذلك ملف (ضحايا عمليات التمرد في السجون)⁽³⁶⁾.

ثانياً: مضمون ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

ميّزَ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية بين 06 فئات المستفيدة من العفو وهي⁽³⁷⁾:

- (1) الأشخاص: الذين سلموا أنفسهم إلى السلطات أثناء الفترة الممتدة من 13 يناير (كانون الثاني) 2000 وحتى تاريخ نشر المرسوم التنفيذي للميثاق.
- (2) الأشخاص غير المتورطين في ارتكاب المجازر الجماعية، والذين يَمُتُّلونَ طوعاً أمام السلطات في أجل أقصاه 06 أشهر.
- (3) المطلوبون: الذين لم يتورطوا في المجازر الجماعية، وسلموا أنفسهم للسلطات في نفس الأجل.
- (4) الأشخاص: المحكوم عليهم غيابياً، وغير المتورطين في المجازر الجماعية.
- (5) الأشخاص المنتمين إلى شبكات الدعم، الذين يَمُتُّلونَ أمام نفس السلطات في نفس الأجل.
- (6) الأشخاص: المحبوسون وغير المحكوم عليهم نهائياً.

وقد أوضح المرسوم التنفيذي للميثاق⁽³⁸⁾ القواعد الإجرائية لانقضاء الدعوى العمومية، والواجب الالتزام بها وإتباعها، وبيان السلطات المختصة، التي يُمكنُ للأشخاص المعنيين المثول أمامها. كذلك فقد اعتمد المرسوم سنة (06) إجراءات أساسية، ترقى إلى تعزيز المصالحة الوطنية والتماسك الوطني، عن طريق اجتثاث أسباب ومظاهر المأساة الوطنية من جذورها، على أن تُستبدل بها إجراءات تحفظ أمن واستقرار البلاد، ومن هذه الإجراءات: إعادة إدماج من تم تسريحهم من العمل لأسباب ذات الصلة بالمأساة الوطنية في عالم الشغل من جديد، ومنع أي شخص مسؤول من الاستعمال المغرض للدين، كذلك حظر ممارسة النشاط السياسي على كل من شارك في أعمال إرهابية، وكل من يحمل صفة ضحية المأساة الوطنية فإنها تخول له الحق في أن يحصل بموجب حكم قضائي على حق الاستفادة من تعويض تدفعه الدولة، والتكفل بالأسر المبتلاة بضلوع أحد أقاربها في الأفعال الإرهابية. فيمنع بموجب هذه الإجراءات التمييز إزاءهم، حيث تم إقرار حكم جزائي يعاقب عند الاقتضاء لكل متسبب في مثل هذه الوضعية. إضافة إلى عدم جواز متابعة أفراد قوى الدفاع والأمن للجمهورية بجميع أسلاكها، وعدم قبول أي إبلاغ أو شكوى ضد أي منهم⁽³⁹⁾.

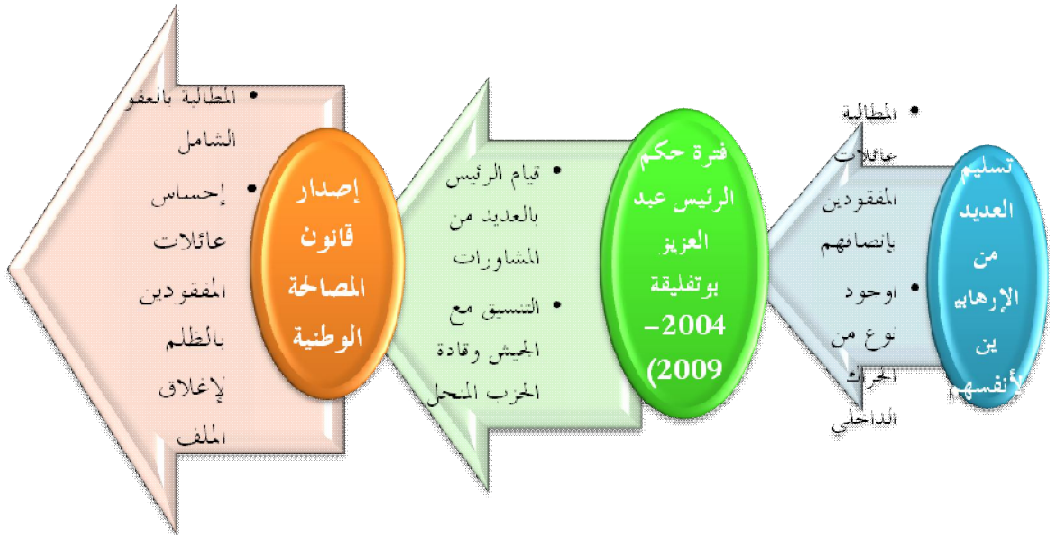
ثالثاً: المعارضون لميثاق السلم والمصالحة.

ثمة صنف من الناس يشكك دوماً في المشاريع الآتية من السلطة. وهناك صنف آخر يُضَرَّرُ من المصالحة لأنه يقتات سياسياً ومادياً وإعلامياً من الأزمات، فيما يوجد نوع ثالث يُؤجر لسانه وقلمه وموقفه وعنوانه السياسي لمن يمارس المعارضة في الدهاليز والكواليس بلا عنوان⁽⁴⁰⁾. وليس بخاف أن الميثاق يحتاج إلى جملة من الترقيات والتطويرات، تصاحبه إلى مسارات الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي والثقافي، لتجعل من المصالحة الوطنية مشروعاً سياسياً تنتهي عنده مختلف التشنجات السياسية والفكرية والاجتماعية، ولا يجب أن

تُذْ تَزَلْ المصالحة في مجموعة من الإجراءات والتدابير القضائية والقانونية والأمنية⁽⁴¹⁾ أو تُحوَّلَ إلى ملف قضائي أو أممي فقط مجرد من كل ما يجعل من المصالحة مشروعاً حضارياً، في عملية إعادة بناء التلاحم الوطني، وربط كل الوحدات الأساسية في استقرار الهوية الوطنية والسيادة للوطن، مع إعادة النظر في منهجية التعاطي السياسي⁽⁴²⁾، من خلال فتح المجال السياسي، والبعد عن التأسيس للأحادية بأي شكل من الأشكال⁽⁴³⁾ ولو بصورة التحالف، وفسح المجال لوسائل الإعلام لتمارس مهمتها بكل حرية ونزاهة، بعيداً عن كل الضغوطات والمساومات والتهيج مع ضبط المجال التعددي في المجتمع بما يحفظ الديمقراطية وممارستها، ويحمي الدستور من كل الخروقات والتجاوزات، وترسيم حقيقة التداول على السلطة، من خلال انتخابات عامة دورية حرة ونزيهة⁽⁴⁴⁾، وتوجه كل الجهود السياسية والفكرية للنضالية إلى أخذ لفة العمل السياسي، بميثاق شرف تتخبط فيه كل الهيئات الدستورية، والأحزاب السياسية، والتنظيمات المجتمعية، فيكون لهم بمثابة خريطة سير في الساحة، أساسها التعايش واحترام الثوابت الوطنية⁽⁴⁵⁾ والدستور وقوانين الجمهورية والوحدة الوطنية⁽⁴⁶⁾.

فضلاً عن تحرير المجتمع من الوظيفية والتبعية والإدارية، وتخليه عن سياسة أصداء الأجراس، مع السعي نحو البناء التكاملي، مع بقية الفعاليات في إرساء التعددية والفعل الديمقراطي. لاشك أن المصالحة الحقيقية تنحو نحو الشمولية والبشرية والجغرافية في التنمية الاقتصادية، مع الشفافية ومواجهة الفساد المالي، المستشري في مختلف المؤسسات، الإدارية والاقتصادية والمالية، وترشيد النفقات، من خلال رؤية اقتصادية متكاملة في كل القطاعات والدوائر، واجتناب سياسة تسكين الأوجاع الاجتماعية، بقرارات نرجسية واستعلائية، أو إغراءات ترغيبية ظرفية تملئها الاستحقاقات الانتخابية⁽⁴⁷⁾.

وهذا المخطط (رقم: 06) بين إقرار آلية المصالحة الوطنية⁽⁴⁸⁾:



رابعاً: مستقبل المصالحة الوطنية (الحظوظ والعوائق).

إعمالاً لميثاق السلم والمصالحة الوطنية، أصدرت السلطات العمومية إلى سفارات الجزائر بالخارج وكل المصالح القنصلية، إضافة إلى النواب العامين ووكلاء الجمهورية، ومصالح الدرك الوطني، تعليمات لاستقبال المسلحين أو عناصر شبكات الدعم والإسناد، وبإمكان الإجراءات والتدابير، التي جاء بها الميثاق أن تضع حداً لأعمال العنف، كونها تقتضي العفو على الجناة، وإيقاف الدعوى العمومية، وتمنحهم ضمانات تمكّنهم من الاندماج مرة أخرى في المجتمع⁽⁴⁹⁾.

وإذا كان الميثاق قد عالج وضعية بعض الفئات، التي أسماها بضحايا المأساة الوطنية، والتي حصرها أساساً في أسرى المفقودين، وأسرى الضحايا، وأسرى الأعضاء المنخرطين في التنظيمات المسلحة⁽⁵⁰⁾، إلى أنه أغفل بذلك العديد من الشرائح الاجتماعية، التي كانت هي كذلك ضحية المأساة الوطنية وأهمها: الشباب البطال الذي تناسته الدولة في إطار سياسة التشغيل لاهتمامها بالوضع الأمني في تلك الفترة. والأسرى الجزائريين الفقيرة التي ازدادت فقراً خلال الأزمة، سيما التي كانت تقطن الجبال والأرياف، والتي عانت من اضطهاد قوات الأمن من جهة والجماعات المسلحة من جهة أخرى.

لقد وفر هذا الميثاق عرض السلم لأزيد من (1600) مسلح، لمختلف الجماعات الإسلامية المسلحة، وأبرزها الجماعة السلفية للدعوة والقتال⁽⁵¹⁾، ولنحو (7000) سجيناً، صدرت في حقهم أحكام قضائية نهائية، بتهمة الإرهاب. أو يوجدون رهن الحبس المؤقت في انتظار استكمال التحقيق القضائي⁽⁵²⁾.

وإذا كانت المصالحة الوطنية قد عالجت الوضع الأمني، معرجة على بعض الملفات التي أُغفلت في المبادرات التي سبقتها، يبقى أن مشروع مجتمع جزائري، ينشغل بتحقيق السلم والحفاظ عليه، عبر توفير بيئة ملائمة لنموه وازدهاره⁽⁵³⁾. من أهم عناصرها: تأمين حرية النقاش السياسي، وترتيب العلاقة بين السياسي والثقافي، واحترام قواعد الحوار الديمقراطي، واحترام التعدد والاختلاف والانتماء الثقافي، وحسم العديد من القضايا السياسية الكبرى كالأمازيغية والهوية⁽⁵⁴⁾.

وإذا كان الهدف الأساسي من المصالحة الوطنية، إعادة الأمن والاستقرار إلى المجتمع، بعدما غاب عنه حقبة من الزمن، فإنه ثمة عقبات تقف حائلاً أمام تحقيق هذا الهدف يمكن إبرازها في النقاط التالية:

(1) لتشار الفساد في الجزائر بشكل غير مسبوق، إذ تشكلت خلال سنوات الأزمة، مافيا فساد مالي وسياسي وإداري ضخمة، تعمل على استمرار وضع الأزمة، لأن استقرار الوضع من شأنه أن يقود إلى تفعيل المحاسبة والشفافية ومراقبة المال العام، وهذا لن يكون في صالحها⁽⁵⁵⁾.

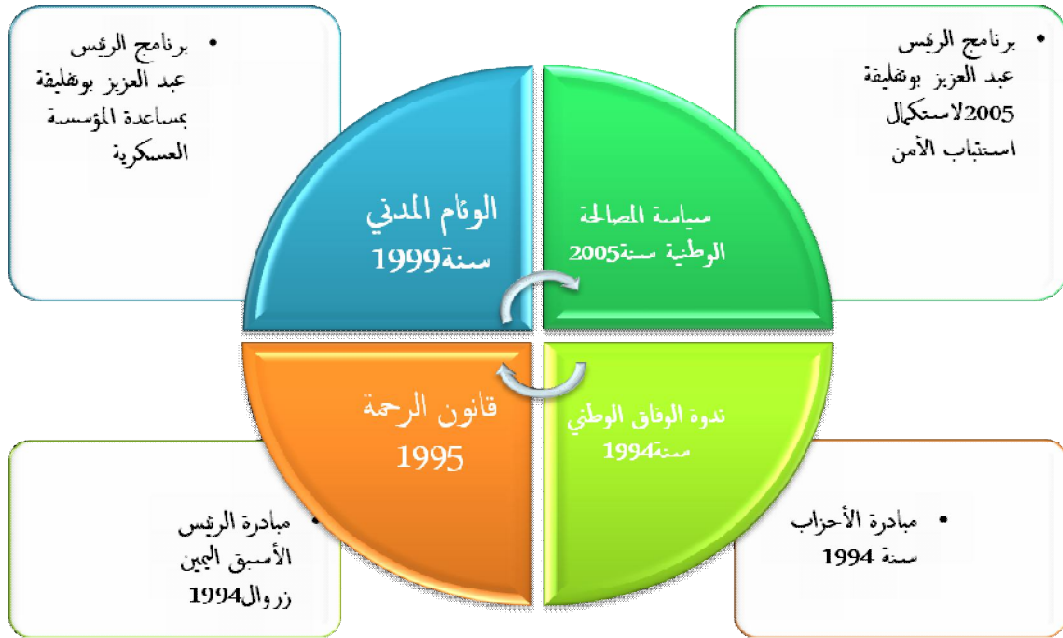
(2) إمكانية عرقلة تنفيذ إجراءات المصالحة الوطنية، من قبل الجهاز البيروقراطي، نظراً لتعقد الإجراءات الإدارية وضخامتها.

(3) كثرة عدد الضحايا وبشاعة المجازر والجرائم التي ارتُكبت خلال سنوات الأزمة، وارتفاع عدد المفقودين، الذين لا يزال أهاليهم يطالبون بمعرفة مصيرهم، ويرفض أغلبهم الطريقة التي تم بها علاج هذا الملف.

(4) انتشار الفقر والبطالة، خاصة في أوساط الشباب وخريجي الجامعات، مما يشكل بيئة تجعل الحركة صعبة، ولأن الوضع الاجتماعي المتأزم كثيراً، أسهم في ظهور العنف والسخط على الأنظمة الحاكمة، فمن المتوقع أن يتسبب في تعكير جو الاستقرار النسبي الذي تعيشه الجزائر اليوم⁽⁵⁶⁾. وإذا كانت حالة الرخاء المالي التي تميز الخزانة العامة، إلا أنه يبقى على الدولة إيجاد السبل والخطط الكفيلة بترشيد استخدام الإيرادات العامة بمشاركة تفيد المجتمع⁽⁵⁷⁾.

وبالرغم من كثرة العوائق التي تواجه المصالحة الوطنية، فإنها تظل الخيار الوحيد، من قبل السلطة لإخراج البلاد من أزمتها، وعلى الرغم من أن الأزمة مفتوحة وليست ذات بعد أمني فقط، إلا أن استمرار المصالحة الوطنية، وبالتالي استمرار الاستقرار الأمني، يقتضي بالضرورة علاج أبعاد الأزمة الأخرى، حتى يتم استئصال شأفة جذور وأسباب العنف السياسي، وفي مقدمتها الوضع الاجتماعي شديد الاختلال⁽⁵⁸⁾. ومحصلة لاستصدار القوانين رأى الباحث تقديم مخطط يختصر كل ما سبق، لتبيان عمل السلطة للقضاء على العنف السياسي.

مخطط (رقم -07-) يبين مسار استصدار القوانين لمعالجة الأزمة الجزائرية⁽⁵⁹⁾.



الهوامش:

- ⁽¹⁾ - ابن منظور: لسان العرب، المرجع السابق، ص 4161.
- ⁽²⁾ - سورة الحجرات: الآية 9.
- ⁽³⁾ - سورة الأنفال: الآية 1.
- ⁽⁴⁾ - سورة النساء: الآية 128.
- ⁽⁵⁾ - سورة المائدة: الآية 32.
- ⁽⁶⁾ - غازي حيدوسي: الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة. "في الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية". (القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص 23.
- ⁽⁷⁾ - (ص 227، 1998 والتوزيع، والنشر للدراسات الجامعية (القاهرة: المؤسسة المقارنة السياسية) -نصر محمد عارف: إبيستيمولوجيا⁸ - نصر محمد عارف: المرجع السابق، ص 228.
- ⁽⁹⁾ - عز الدين بندي عبد الله: الوفاق المدني ضرورة وفريضة (الجزائر: شركة زعياش للطباعة والنشر، ديسمبر (كانون الأول) 1999)، ص 37-38.
- ⁽¹⁰⁾ - د. محمد لعقاب: من عهد الصقور إلى هذيل الحمام، (الجزائر: دار النور، ط1، سنة 2005)، ص 160-161.
- ⁽¹¹⁾ - نبيلة بن يوسف: إدارة الأزمة العنف السياسي في الجزائر (1992-2008)، (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير) قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر سنة 2008، ص 102.
- ⁽¹²⁾ - نور الدين حتوت: "المصالحة الوطنية وأثرها على التحول الديمقراطي في الجزائر 1994-2005"، (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2006، ص 60.
- ⁽¹³⁾ - نبيلة بن يوسف: إدارة الأزمة العنف السياسي في الجزائر (1992-2008)، مرجع سابق، ص 105.
- ⁽¹⁴⁾ - عبد الرحمان سعيد: المسار السليم لإنهاء الأزمة. (الجزائر: دار الشهاب، الطبعة الأولى، (ب، س، ن)، ص 21.
- ⁽¹⁵⁾ - نور الدين حتوت: المرجع السابق، ص 81.
- ⁽¹⁶⁾ - Roberts Mortimer: State and Army in Algeria: The "Bouteflika Effect", op cit, p 5.
- ⁽¹⁷⁾ - برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، "استفتاء المصالحة الوطنية"، نقلا عن موقع الأنترنت: (www.porgar.org/arabic/governs/2005/issue3/algeria.html: http/)
- ⁽¹⁸⁾ - إيزابيل وبرلينغيز: بين الدمج والقمع: رد الحكومة على الحركة الإسلامي في المغرب العربي، (ألمانيا (برلين): دراسة بحثية صدرت عن المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية، ديسمبر (كانون الأول) 2005)، ص 23.
- ⁽¹⁹⁾ - د. محمد لعقاب: من عهد الصقور إلى هذيل الحمام، مرجع سابق، ص 162.
- ⁽²⁰⁾ - أحمد بلودين: الأزمة السياسية في الجزائر وتقييم اللجان الوطنية للإصلاح، مرجع سابق، ص 94.
- ^(*) - بموجب المرسوم الرئاسي رقم (05-278)، المؤرخ في 09 رجب 1426 الموافق ل 14 أغسطس (آب) 2005 يتضمن استدعاء هيئة الناخبين للإستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية ليوم الخميس 29 سبتمبر (أيلول) 2005.

- (21) - عبد الحميد مهري: "يجب أن يستمر البحث عن طريق المصالحة الوطنية"، نقلا عن موقع الانترنت <http://www.algeria-voice.org/errai/errai2140/hauptteil-errai310.html>.
- (22) - وزارة الداخلية الجزائرية، عشية الاستفتاء على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، 09 سبتمبر (أيلول) 2005. نشر في الجريدة الرسمية، للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 220، بتاريخ 1 أكتوبر (تشرين الأول) 2005.
- (23) - Human Rights Watch: "Impunity the Name of Reconciliation", Algerian President's Peace Plan Faces National Vote. 2005. op cit, P4.
- (24) - نور الدين تحتوت: المصالحة الوطنية وأثرها على التحول الديمقراطي في الجزائر 1994-2005، المرجع السابق، ص 143.
- (25) - إيزابيل وبريلنفيز: بين الدمج والقمع: رد الحكومة على الحركة الإسلامي في المغرب العربي، المرجع السابق، ص 45.
- (26) - نبيلة بن يوسف: إدارة أزمة العنف السياسي في الجزائر (1992-2008)، مرجع سابق، ص 106.
- (27) - عبد الحميد مهري: المرجع السابق. موقع انترنت.
- (28) - البيان الصادر عن وزارة الداخلية الجزائرية، إجراءات دعم التكفل بملف المفقودين، 26 يوليو (تموز) 2007.
- (29) - أحمد بلودين: الأزمة السياسية في الجزائر وتقييم اللجان الوطنية للإصلاح، مرجع سابق، ص 100.
- (30) - عبد الحميد مهري: "يجب أن يستمر البحث عن طريق المصالحة الوطنية"، مرجع سابق، (موقع انترنت).
- (31) - أحمد بلودين: الأزمة السياسية في الجزائر وتقييم اللجان الوطنية للإصلاح، مرجع سابق، ص 100-102.
- (32) - غياب المعاقبة باسم المصالحة: خطة السلام للرئيس الجزائري موضوع الاستفتاء في 29 سبتمبر (أيلول) 2005.
- Human Rights Watch: "Impunity the Name of Reconciliation", Algerian President's Peace Plan Faces National Vote. op cit, P4-7.
- (33) - لطيفة بلحاج: جريدة الشروق اليومية. (القسم الوطني، العدد 2354، تاريخ 6 يوليو (تموز) 2010).
- (34) - روان عزي: إسلام تايمز (العربية)، الخميس 29 سبتمبر (أيلول) 2011.
- (<http://www.islamtimes.org/vdcb5b89rhhbgsp.kuur.html>)
- (35) - لطيفة بلحاج: المرجع السابق.
- (36) - نبيلة بن يوسف: إدارة أزمة العنف السياسي في الجزائر (1992-2008)، مرجع سابق، ص 110.
- (37) - غياب المعاقبة باسم المصالحة: خطة السلام للرئيس الجزائري موضوع الاستفتاء في 29 سبتمبر (أيلول) 2005. المرجع السابق.
- Human Rights Watch: "Impunity the Name of Reconciliation", Algerian President's Peace Plan Faces National Vote, Op Cit., P12.
- (38) - الأمر رقم (01-06) المتضمن، تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، التاسع والعشرين (29) سبتمبر (أيلول) 2005.
- (39) - الأمر رقم (01-06)، المرجع السابق.
- (40) - سميرة بلعمرى: "تحديد أجل 06 أشهر للإستفادة من أحكام ميثاق السلم" (الشروق اليومي) (يومية جزائرية)، العدد 1617، الصادر بتاريخ 22 فبراير (شباط) 2006.
- (41) - سميرة بلعمرى: المرجع السابق ..
- (42) - نبيلة بن يوسف: إدارة أزمة العنف السياسي في الجزائر (1992-2008)، مرجع سابق، ص 128-129.
- (43) - نبيلة بن يوسف: إدارة أزمة العنف السياسي في الجزائر (1992-2008)، مرجع سابق، ص 132.
- (44) - نور الدين تحتوت: المصالحة الوطنية وأثرها على التحول الديمقراطي في الجزائر 1994-2005، مرجع سابق، ص 97.
- (45) - راجع لجنة العمل حول تطبيق ميثاق المصالحة الوطنية التي نظمتها صحيفة "المجاهد" يومية جزائرية تصدر باللغة الفرنسية" 15 يوليو (تموز) 2007.
- (46) - أحمد بلودين: الأزمة السياسية في الجزائر وتقييم اللجان الوطنية للإصلاح، مرجع سابق، ص 122.
- (47) - د. محند برقوق: الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب، مرجع سابق، ص 32.
- (48) - المخطط من تصميم الباحث يبين تعامل الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة مع آثار الأزمة من خلال إقرار ميثاق السلم والمصالحة الوطنية سبتمبر (أيلول) 2005.
- (49) - نور الدين تحتوت: المصالحة الوطنية وأثرها على التحول الديمقراطي في الجزائر 1994-2005، مرجع سابق، ص 132.
- (50) - نبيلة بن يوسف: إدارة أزمة العنف السياسي في الجزائر (1992-2008)، مرجع سابق، ص 124.
- (51) - محمد عمر سعيد: "ما مدى صلاحية مراسيم المصالحة الوطنية لحل الأزمة الجزائرية"، نقلا عن موقع الأنترنت: (<http://www.chihab.net/modules.php>)
- (52) - أنيس رحمانى: "آليات وتدابير إنهاء الأزمة الدامية"، الشروق اليومي (يومية جزائرية)، (العدد 1621، الصادر بتاريخ 27 فبراير (شباط) 2006).
- (53) - محمد لعقاب: من عهد الصقور إلى هديل الحمام، مرجع سابق، ص 162-165.
- (54) - بكى بن عامر: "ماذا بعد الاستفتاء"، الأحرار الثقافي (يومية جزائرية)، (العدد 06، الصادر، بتاريخ 15 سبتمبر (أيلول) 2005).
- (55) - نور الدين لعويدي: "المصالحة الوطنية حظوظها وعوائقها"، نقلا عن موقع الأنترنت: (http://www.aqlamonlrie.com/archives/nce_12/ncur12-algeri.html)
- (56) - نبيلة بن يوسف: إدارة أزمة العنف السياسي في الجزائر (1992-2008)، مرجع سابق، ص 126.
- (57) - أنيس رحمانى: "آليات وتدابير إنهاء الأزمة الدامية"، مرجع سابق، مقال صحفي.
- (58) - محمد عمر سعيد: "ما مدى صلاحية مراسيم المصالحة الوطنية لحل الأزمة الجزائرية"، مرجع سابق، ص 1.
- (59) - المخطط من تصميم الباحث مسار إستصدار القوانين لمعالجة الأزمة الجزائرية عبر كل مراحلها.